العرب
الإثنين 2021/10/25
السنة 44 العدد 12220

مفوضية الانتخابات الليبية ماضية في إجراء الاستحقاقات في موعدها رغم الجدل

الإعلان عن فتح باب الترشح للانتخابات في نوفمبر المقبل

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا عن فتح باب الترشح للانتخابات العامة في نوفمبر المقبل في خطوة تعكس توجهها لتنظيم الانتخابات المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل وفقا لخارطة الطريق المنبثقة عن الحوار السياسي المدعوم من الأمم المتحدة بالرغم من الجدل الدائر بشأن قوانين هذه الاستحقاقات التي أصدرها البرلمان في وقت سابق.

من لديه اعتراض على قوانين الانتخابات فليتوجه إلى القضاء

طرابلس - يعكس إعلان المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا الأحد عن الآجال التي ستسجل فيها المرشحين لاستحقاقات ديسمبر المقبل مُضيّ هذه الهيئة قدما في إجراء الانتخابات في موعدها بصرف النظر عن الجدل الدائر حول الأساس الدستوري الذي ستنظَّم وفقه.

وجاء الإعلان في وقت تستمر فيه السجالات بشأن قوانين الانتخابات التي أحالها مجلس النواب (البرلمان) على المفوضية وهو ما يواجه رفضا من قبل المجلس الأعلى للدولة الذي يسيطر عليه الإسلاميون والذين هددوا بشكل غير مباشر المفوضية بسبب هذه القوانين.

وقال عماد السايح رئيس المفوضية العليا للانتخابات الأحد إن المفوضية ستفتح باب التسجيل للمرشحين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نوفمبر المقبل.

وأوضح السايح في مؤتمر صحافي أن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ستُجرى يوم الرابع والعشرين من ديسمبر. وستُجرى جولة ثانية في موعد لاحق إلى جانب الانتخابات البرلمانية.

توفيق الشهيبي

المفوضية تقوم بعملها وفق الإجراءات الصحيحة بعيدا عن التجاذبات

وأضاف أن عملية التسجيل ستبدأ بحلول منتصف نوفمبر حين تُستكتمل الاستعدادات الفنية واللوجستية.

وأكد السايح أن القانونين اللذين فجّرا جدلا واسعا حرصا على وجود فرصة للطعن أمام القضاء في المواد والنصوص الواردة بهما.

واستطرد في هذا الصدد "من يرى أن هناك أي خطأ في الإجراءات أو الشروط أو التطبيق عليه الاتجاه إلى القضاء والتقدم بالطعن، ليكون القضاء هو الفيصل في ما يتعلق بالنزاع القائم على نصوص القوانين".

وبدت المفوضية بإعلانها الأحد وكأنها تجاوزت الانقسامات والجدل الدائر بشأن القوانين الانتخابية لتمضي في تحضيراتها لتنظيم الانتخابات التي قد تنجح في إنهاء سنوات من الانقسام في ليبيا في موعدها المقرر في ديسمبر المقبل.

وأكد عضو مجلس النواب المستقيل توفيق الشهيبي أن السايح "وضع النقاط على الحروف وأن المفوضية تعمل بعيدا عن التجاذبات".

وقال الشهيبي في تغريدة له عبر حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي تويتر إن "السايح اليوم (الأحد) وضع النقاط على الحروف، المفوضية تقوم بعملها وفق الإجراءات الصحيحة بعيدا عن التجاذبات السياسية ومن لديه أي مآخذ أو مثالب حول قوانين الانتخابات عليه أن يطعن فيها لدى القضاء".

وكانت قوانين الانتخابات التي صادق عليها البرلمان قد أثارت جدلا في ليبيا حيث رفضها الإسلاميون في محاولة أخيرة لعرقلة استحقاقات ديسمبر بعد أن أدرك هؤلاء أن الأمور تسير منطقيا نحو إجراء الانتخابات في موعدها.

ولم يتردد المجلس الأعلى للدولة الذي يسيطر عليه الإسلاميون في تكريس ضغوط من أجل منع اعتماد هذه القوانين كأساس للانتخابات المقبلة وتأجيلها أو الاقتصار على انتخابات برلمانية.

ويرى مراقبون أن جماعة الإخوان تسعى بكل وسائل الضغط لعدم إجراء الانتخابات الرئاسية والاكتفاء بانتخابات برلمانية، حيث ترى أنه بإمكانها تحقيق نتيجة إيجابية فيها عن طريق عقد تحالفات مع قادة الميليشيات في الغرب، بينما ترى في الانتخابات الرئاسية تحديا يهدد وجودها.

وكان المشري قد تقدم في العشرين من سبتمبر الماضي بمبادرة تنص على إجراء الانتخابات التشريعية مقابل تأجيل الرئاسية، بعد أشهر من التمسك بالدستور كقاعدة لإجراء الانتخابات.

ولم يقتصر رفض مجلس الدولة للقوانين الانتخابية على الاحتجاجات فحسب بل شمل كذلك توجيه تهديدات مبطنة لمفوضية الانتخابات.

وطالب رئيس المجلس خالد المشري في وقت سابق المفوضية بإيقاف قوانين الانتخابات البرلمانية والرئاسية إلى حين التوافق حولها، معتبرًا أنها جاءت مخالفة للاتفاق السياسي.

وقال بيان للمجلس إن "رئيس المجلس الأعلى للدولة وجه خطابا إلى مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشأن إيقاف قوانين الانتخابات التي أقرها مجلس النواب بالمخالفة للاتفاق السياسي والإعلان الدستوري إلى حين التوافق حولها مع المجلس الأعلى للدولة".

وتضمّن خطاب المشري تهديدا مبطنا لمفوضية الانتخابات في حال لم توقف العمل بقوانين الانتخابات إلى حين التوافق عليها.

وحمّل المجلس مفوضية الانتخابات "المسؤولية القانونية والأخلاقية والأمنية في حال اتخاذ أي إجراء يتجاوب مع القوانين (الصادرة عن مجلس النواب)".

ودفع الخلاف حول القوانين الانتخابية، ولاسيما الرئاسية، مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلى عقد اجتماع تشاوري في المغرب في وقت سابق لبحث التوافق بشأن إقرار القوانين الانتخابية.

لكن الفرقاء الليبيين لم يتمكنوا بعد من التوافق على قاعدة دستورية تنظم سير الانتخابات المرتقبة.

حكومة الدبيبة تطلق مشروعا لدمج عناصر الميليشيات في القوات الحكومية

طرابلس - أطلقت الحكومة الليبية برئاسة عبدالحميد الدبيبة مشروعا وطنيا لتأهيل وإعادة دمج الشباب المنضوين تحت الميليشيات، والراغبين في الالتحاق بمؤسسات الدولة فيما ظل الغموض يكتنف ملامح عملية جمع سلاح الميليشيات وهؤلاء الشباب.

وجاء إطلاق المشروع خلال فعالية في العاصمة طرابلس، بمشاركة رئيس حكومة الوحدة الوطنية وعدد من الوزراء والمسؤولين، وفق بيان للمكتب الإعلامي لرئيس الحكومة عبر صفحته على فيسبوك مساء السبت.

وقال الدبيبة خلال الفعالية إن "حكومته في خضم تقديم أفضل البرامج الشبابية، في ظل سعيها لتحقيق ضمان مستقبل زاهر لكل شرائح المجتمع".

وأضاف "نقوم بإدماج الشباب عبر توفير البرامج المهنية والتوظيفية التي تكفل لهم الحياة الكريمة، وتبعد عنهم شبح الانخراط في الحروب وتجعل منهم أفرادا قادرين على الاندماج والعمل وتقديم ما بجعبتهم من قدرات للمشاركة في بناء الوطن".

وتنظم المشروع وزارة العمل والتأهيل تحت شعار "بالتأهيل والعمل نساهم في عودة الحياة"، و"يستهدف الشباب المنضوين تحت التشكيلات المسلحة (الميليشيات) والراغبين في الالتحاق بمؤسسات الدولة".

ودعا الدبيبة الشباب إلى "الانطلاق نحو البناء والتعمير، ونبذ شعارات الحروب والخراب والعمل من أجل تحقيق حاضر مستقر وبناء مستقبل أفضل لأبنائنا وأحفادنا".

ويقوم المشروع على تقسيم الشباب إلى عدة فئات، بحيث يتم إلحاق الفئة الأولى بعدد من المهن والحرف، بينما يعود البعض إلى الدراسة الجامعية، على أن يتم دمج باقي الشباب داخل المؤسسات العسكرية والأمنية بعد توحيدها.

وأشار الدبيبة إلى أن "الخطة الزمنية التي نعمل عليها بإشراف وزارة العمل والتأهيل تهدف إلى رفع قدرات كافة العناصر الراغبة في الاندماج والعمل على استقطاب الجميع، وتوفير الفرص لرفع الكفاءة والتطوير العلمي والفني بتوفير كل الدورات العلمية والفنية والإلكترونية".

قيادات مستقيلة من النهضة تستعد لإطلاق حزب سياسي جديد

مناورة جديدة للتنصل من مسؤولية الحركة عن تدهور الأوضاع في تونس

صغير الحيدري

تونس - يستعد قياديون مستقيلون من حركة النهضة الإسلامية في تونس لإطلاق حزب سياسي جديد، في خطوة مثيرة خاصة وأنها تبدو محاولة للظهور في ثوب جديد والتملص من مسؤولية فشل حكم النهضة طيلة السنوات العشر الماضية.

وقال القيادي المستقيل من الحركة سمير ديلو إنه يتطلع إلى تأسيس حزب جديد دون مرجعية دينية وتكون رؤيته وطنية ويكون شبابيا وتترأسه امرأة ويحافظ على الهوية الوطنية.

وأضاف ديلو في تصريح لـ"العرب" أن "النقاشات الجارية الآن واسعة، وتتجاوز المستقيلين حديثا عن حركة النهضة، الأمر لا يتعلق بإعادة رسكلة لهم".

وتابع أن "الأمر يتعلق أساسا بالبحث عن تموقع يقطع مع الإسلام السياسي ويكتفي بتوطئة الدستور التونسي كمرجعية دون حاجة إلى أيديولوجيا أو دين".

وتعرف حركة النهضة منذ الخامس والعشرين من يوليو الماضي -وهو التاريخ الذي جمد فيه الرئيس قيس سعيد أعمال واختصاصات المجلس النيابي وأقال الحكومة ورفع الحصانة البرلمانية عن النواب- نزيفا من الاستقالات بسبب إخفاق الحركة في إدارة الشأن العام في البلاد.

ووضعت تلك الإجراءات حركة النهضة بعيدا عن دوائر الحكم للمرة الأولى منذ ثورة الرابع عشر من يناير، وهو ما زاد الخلافات داخلها حدةً لاسيما أنها باتت تعيش عزلة خارجية متفاقمة.

وينتقد متابعون الحراك الذي تقوم به القيادات المستقيلة من النهضة، معتبرين أنه مجرد مناورة تستهدف التملص من الفشل الذي ارتبط بالحركة طيلة العشرية الماضية.

وتشهد تونس مرحلة انتقالية دشنها الرئيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو بإقرار جملة من القرارات الاستثنائية، وهي قرارات ترفضها النهضة وقياداتها المستقيلة على حد السواء.

وبموازاة الحراك السياسي الذي تُوج بتشكيل حكومة نجلاء بودن، التي كلفها قيس سعيد برئاسة الوزراء، تشهد تونس حملة ضد الفساد وسط دعوات لمحاسبة الأحزاب المورطة في هذه الظاهرة وحظرها، وذلك بالتزامن مع تصاعد التكهنات بإمكانية أن تطال الحملة حركة النهضة.

واعتبر الباحث السياسي التونسي محمد ذويب أن توجه مجموعة من القيادات النهضاوية لتأسيس حزب جديد يعد حيلة جديدة وتكتيكا ناجما عن تخوّف هؤلاء من المحاسبة.

وقال ذويب "لو كانت نية أعضاء هذه المجموعة نابعة من رغبة في التغيير والبحث عن مصلحة تونس وشعبها لذهبوا في هذا التوجه قبل الخامس والعشرين من يوليو، ولكن هذه الخطوة جاءت كتكتيك وردة فعل ناجمة عن خوفهم من تفعيل القضاء التونسي لتقرير دائرة المحاسبات وفتح الملفات الخطيرة التي يتورط فيها حزب والتي ستؤدي إلى حظره ومنعه من العمل السياسي، كملف التمويل الأجنبي والجهاز السري والتسفير والإرهاب والاغتيالات السياسية وابتزاز رجال الأعمال وغير ذلك".

سمير ديلو

نقاشات واسعة لتأسيس حزب يقطع مع الإسلام السياسي

محمد ذويب

توجه قادة النهضة المستقيلين لتأسيس حزب يمثل حيلة جديدة

وأوضح أن "المجموعة التي غادرت النهضة تعي أن الحركة بشكلها القديم وبقياداتها القديمة قد انتهت بعد أن حسم التونسيون أمرهم ورفع عنهم الخارج أياديه، وبالتالي هي تسعى لبناء تنظيم جديد يضمن وجودها ووجود الحركة الإسلامية في المشهد السياسي".

وكان 113 قياديا في النهضة -من بينهم قيادات مركزية وجهوية وأعضاء بمجلس الشورى وأعضاء بالبرلمان المجمد- قد تقدموا باستقالة جماعية في موفى سبتمبر الماضي من الحركة احتجاجا على ما وصفوه بـ"الإخفاق في معركة الإصلاح الداخلي للحزب".

وحمل هؤلاء القيادة الحالية برئاسة راشد الغنوشي "قدرا هاما من المسؤولية في ما انتهى إليه الوضع العام بالبلاد من ترد فسح المجال للانقلاب على الدستور وعلى المؤسسات المنبثقة عنه".

والخلافات داخل النهضة ليست وليدة اللحظة؛ فقد تفاقمت وخرجت إلى العلن أساسا العام الحالي بسبب توجه الغنوشي لتأجيل مؤتمر الحزب الحادي عشر مرة أخرى في مناورة منه تستهدف البقاء على رأس الحركة، وهو ما ترفضه بشدة قيادات أخرى بارزة على غرار وزير الصحة السابق عبداللطيف المكي الذي غادر الحركة مؤخرا.

ويمنع القانون الداخلي للحركة وتحديدا الفصل 31 الغنوشي من الترشح لفترة أخرى في رئاسة الحزب، وتعهد رئيس الحركة بعدم الترشح لكنّ مناوئيه اعتبروا ذلك مجرد مناورة.

محاولة للظهور في ثوب جديد بعيدا عن النهضة